الباب الثامن
التحكيـــم العلمـــي

مقدمة:

يرجع الفضل في تقدم الأمم إلى تقدم البحث العلمي فيها . ولاشك أن التحكيم العلمي أحد أهم الجوانب الداعمة لتطور الإنتاج العلمي، حيث تعتمد أغلب المعطيات البحثية على مدى إفادة الباحثين من ملحوظات المحكمين ومقترحاتهم . كما أن بعض الممارسات التحكيمية السلبية تنعكس آثارها بشكل مباشر على الإنتاج العلمي والتي أصبحت من المشكلات التي تؤرق الباحثين والمحكمين والمؤسسات البحثية والمجلات العلمية المحكمة ولجان الترقيات بالجامعات والمعاهد العليا.

وسعياً للتعرف على المعايير العلمية والأخلاقية للتحكيم العلمي، والمشكلات التي يواجهها التحكيم العلمي في المؤسسات الأكاديمية المحلية والدولية، والتجارب المتميزة في مجال التحكيم العلمي ومحاولة التوصل إلى التحكيم العلمي، ومحاولة التوصل إلى مدونات لأخلاقيات البحث العلمي فقد نظمت ندوة ذات أربع محاور يندرج تحت كل محور عدد من المجالات الفرعية، وهذه المحاور تتمثل في : المعايير العلمية للتحكيم ، ومشكلات التحكيم العلمي ، **وأخلاقيات التحكيم العلمي، وواقع تحكيم الرسائل الجامعية في الجامعات المحلية والدولية وفيما يلي تلخيص لأهم النقاط.**

المعايير العلمية للتحكيم العلمي

وتهدف تلك المعايير إلى التعرف على:

- مدى ارتباط التحكيم العلمي بالبحث العلمي.
- وضوابط التحكيم لأغراض تمويل المشروعات البحثية ومعاييره.
- وطرق تحكيم الأبحاث المقدمة للنشر وتلك المعدة كرسائل وأطروحات لنيل الدرجات العلمية في الجامعات والمعاهد المتخصصة وآلياته.
- وواقع تحكيم البحوث الممولة في الجامعات.
- ودور التحكيم العلمي في تحقيق أهداف الدوريات العلمية المتخصصة.

عرف التحكيم العلمي منذ أمد بعيد عند كثير من الأمم، وأنه والتعليم عنصران متلازمان لا يستقيم كل منهما إلا بالآخر، وأنه سد يحول دون تدفق الأبحاث الرديئة للنشر، أو لنيل درجة علمية. كما

توصلت الأوراق إلى أن للتحكيم العلمي معايير شبه متفق عليها، منها ما هو مستمد من العلم، تتمثل في الدقة والموضوعية والشفافية، ومنها ما هو مستمد من الأخلاقيات العلمية وتتمثل في الأمانة، السرية والعدل.

وفي هذا الصدد هناك توصيات عدة أهمها : البحث عن آليات محددة لضمان قيام المحكمين بإبداء مرئياتهم حيال عناصر التحكيم كافة وبالتفصيل المطلوب حيال التخصص الذي أعد فيه البحث موضع التحكيم في إطار الحرية الأكاديمية، وأن يكون المحكم ملماً بآخر ما نشر من أبحاث علمية وصدر من مراجع منهجية وأن يقيس قيم هذه الأعمال العلمية بمقدار ما تثيره من مفاهيم وما تسهم به من نظريات. كما أن هناك أنواع للتحكيم المستخدمة لتحكيم الأبحاث المقدمة للنشر أو لنيل الدرجات العلمية، وإيجاد مستوى من الاتفاق بين المحكمين في التخصصات المختلفة، وضوابط ومعايير التحكيم لأغراض الترقية، والمجلات والدوريات العلمية والخطوات التي يجب إتباعها في ذلك وهي: التحكيم المفتوح، الذي يبرز هوية الطرفين: المحكم والمحكم له، أكثر وضوحاً وصدقاً من التحكيم المغلق، الذي يخفي هوية المحكم، ويقلل من استفادة المحكم له العلمية المستقبلية من المحكم، وعدم عدالة معايير الترقية ووضوحها بلائحة الترقيات العلمية بالجامعات وأن تتضمن معيارية تحكيم البحوث المعدة لنيل شهادة علمية: عنوان البحث، مشكلته، أسئلته، فروضه، ضبطه المنهجي، لغته، دقته وتنظيمه .وأن تشمل المعيارية الإدارية لتحكيم البحوث المقدمة للنشر: الفرز الأولي للبحوث في إطار شروط النشر الخاصة بالمجلة أو الدورية قبل إرسالها إلى محكمين، إرسال البحوث المختارة إلى محكمين البحوث – كل بحث يرسل لمحكمين على الأقل، مراعاة المحكمين أسلوب البحث العلمي، عنوانه، أهدافه، أدواته، نتائجه، أسلوب كتابته، مراجعه، ملاحقه وأوصت بتبني المعياريتينا المقترحتين لضوابط تحكيم البحوث المقدمة للنشر وتلك المقدمة للترقية وإتباع نمط التحكيم المفتوح، وإتباع نمط البحوث المشتركة.

إلا أن هناك مشكلات تواجه التحكيم العلمي والمرتبطة بموضوعية تحكيم البحث العلمي وضوابطه، إلى جانب التعرف على الأبعاد العلمية والنفسية والاجتماعية في تحكيم الأبحاث العلمية.

ومن أهم المشكلات هي : ضعف التفكير الابتكار في مجال التحكيم العلمي المعتمد أساساً على القدرة على التفكير الكمي والكيفي، وعدم التزام بعض المحكمين واللجان العلمية والدوريات العلمية بأخلاقيات البحث العلمي. وأوصت بضرورة استعداد المحكمين وإدراكهم الحسي والنفسي والتزامهم بالنزاهة والتلقائية والمرونة وتحكيمهم لصلب الموضوع بعيداً عن الشكليات. كما أن هناك مشكلات يواجهها المحكمون في المؤسسات الأكاديمية المحلية والعالمية في تحكيم أبحاث الدوريات المتخصصة والأبحاث المقدمة للمؤتمرات، وسبل الوصول إلى ضمان جودة البحث العلمي. أثبتت النتائج أن الذاتية في التحكيم، والسرقات العلمية، والمجاملات، ومخالفة قواعد النشر والترقية، عدم وجود محكمين أكفاء، وعدم الاعتراف بجهودهم وضعف مكافئاتهم، وضيق الوقت المخصص للتحكيم في بعض الأحيان، وضعف الأعمال العلمية المقدمة للتحكيم هي أهم المشكلات التي تواجهه التحكيم العلمي. ولذا هناك ضرورة لتنبيه بعض المحكمين باحترام الباحثين وتوجيه النقد للأعمال التي قدمت للتحكيم وتجنب السخرية من الباحث نفسه، وإيجاد كشافات البحوث والدراسات المنشورة وتبادلها بين جهات النشر المعروفة، وتطوير مواقع بالشبكة العنكبوتية لكل مجلة، واعتماد هيئة دائمة من المحكمين المختصين في المجالات التي تغطيها الدورية. وفيما يتعلق بواقع تحكيم الرسائل الجامعية فيتمثل في: أن معظم الرسائل المقدمة للتحكيم تتسم بالحشو والتطويل وضآلة المحتوى العلمي ولا تعكس في كثير من الأحيان الدرجات التي تمنح للطلاب- ماجستير ، دكتوراة – المستوى الحقيقي لواقع الرسالة. وأن هناك مشاكل تتصل بآلية ترشيح لجان تحكيم البحوث العلمية، وبتكامل المعايير التي على ضوئها يتم تصميم استمارات التحكيم وبتقارير الممتحنين. وأوصت بتوخي الدقة في تحكيم البحوث العلمية وإنشاء جهاز رسمي على مستوى الدولة خاص بتحكيم البحوث العلمية، وتفعيل الدور المؤسسي للمجالس العلمية بالجامعات، وعمل قاعدة بيانات للمحكمين.

بنظرة علمية لموضوعية التحكيم وذاتيته، ووصولاً لأخلاقيات تحكيم علمي متفق عليها، توضح صفات الباحثين والمحكمين وتحدد مسار القائمين على أمر الدوريات العلمية، فيجب

أن يتحلى كل من الباحث والمحكم كليهما بخلوص النية والعلم واللين من غير ضعف والتأني والعفة والحلم والفطنة والأمانة والموضوعية والعدل والإنصاف والتريث والتثبت في إصدار الأحكام. وأوصت بضرورة الالتزام بآراء المحكمين، والسعي لاختيار المحكمين في ضوء البنود الواردة أعلاه، وأن تتبنى هيئات التحري نماذج تحكيم مقننة تغطي الجوانب الرئيسة النواحي الإجرائية والمنهجية للتحكيم. وفيما يتعلق بمحور التحكيم العلمي، فأن الهدف هو إبراز المشكلات الأخلاقية للتحكيم العلمي ومحظوراته. وهناك مردودة مرتبط بعدم توخي الأمانة والواقعية في التحكيم، وعدم اللجوء للمحكم المتخصص، والبعد عن المحكم الدقيق المتشدد، والمحسوبية، والظلم والتجني نتيجة الهوى، وغرور وتكبر بعض المحكمين، وعدم فهم بعض المحكمين لمعايير التحكيم ومتطلبات الترقي ، واختلاف منهجية التحكيم.

التوصيات: